

إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية

- دراسة حالة بنك الجزائر-

Managing monetary policy in light of electronic banking

A case study of the Bank of Algeria

أ. مريم ماطي¹

أستاذ مساعد صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة جيجل- الجزائر

الملخص:

لقد أدى التطور الكبير لتكنولوجيات الاتصال وثورة المعلومات إلى ظهور صور جديدة للعمل المصرفي تسمى بالصيرفة الإلكترونية، و في نفس الوقت فان انتشار وسائل الدفع الالكتروني و النقود الالكترونية كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية، هذا الأخير الذي ينبغي بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التموين . بالنسبة للجزائر يتولى بنك الجزائر التحكم في التدفق النقدي والرقابة على البنوك بواسطة السياسة النقدية المثلى، حيث قمنا بدراسة مدى تأثيرها بالنقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية. **الكلمات المفتاحية:** البنوك الالكترونية، وسائل الدفع الالكتروني، بنك الجزائر، السياسة النقدية

Abstract:

The great development of communications technologies and the information revolution have led to new pictures of the banking, that is called the E-Banking, and at the same time, the proliferation of means of electronic payment and e-cash had an effect that makes the central bank take its responsibilities in the monetary policy management. The latter should be more efficient in controlling the cash balance and oversight of funding. Concerning Algeria, the Bank of Algeria is taking control on the money flow and oversight on banks via an optimal monetary policy, where we investigated its sensitivity to the e-money and e-payment means.

Keywords: e- banking, e-payment means, the Bank of Algeria, monetary policy

¹ المؤلف المرسل

مقدمة :

عرف العالم تطورات تكنولوجية متسارعة في ظل التحول التدريجي نحو الاقتصاد اللانقدي والاقتصاد الرقمي مع اتساع التعامل عبر شبكة الانترنت، وباعتبار النظام المصرفي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد كل الدول في العالم نجد اهتماما كبيرا وواسعا بهذا القطاع فتوجه إلى الرقمنة وظهرت الصيرفة الإلكترونية التي لم تعرف الحدود، و اعتمدها مختلف الأنظمة المصرفية و المالية، بما فيها الجزائر، حيث انتشر استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة ومنها النقود الإلكترونية التي قد تحل محل النقود القانونية التقليدية.

في نفس الوقت فان انتشار وسائل الدفع الإلكتروني كان له أثر على قيام البنك المركزي بمسؤولياته في إدارة السياسة النقدية، هذا الأخير الذي ينبغي بأن يقوم بدور أكثر فعالية في التحكم في الرصيد النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية والمؤسسات المالية خاصة في ظل انتشار خدمات الصيرفة الإلكترونية وزيادة استخدامها كشكل من أشكال التحول إلى الاقتصاد الرقمي والافتراضي.

في الجزائر، خطت الجزائر أشواطاً كبيرة في مجال تبني الصيرفة الإلكترونية من أجل مواكبة التطورات في هذا المجال، كما يتولى بنك الجزائر التحكم في التدفق النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك بواسطة السياسة النقدية ، ولقد عرف القطاع البنكي ومعه بنك الجزائر عدة إصلاحات جوهرية خاصة مع صدور قانون النقد و القرض 90-10، بهدف تحسينه وتماشيه مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

ومما سبق ، فالإشكالية المطروحة في هذه الورقة البحثية هي:

✓ ما هي إستراتيجية البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاثة محاور أساسية:

- الصيرفة الإلكترونية و نظم الدفع الإلكتروني؛
- تأثير الصيرفة الإلكترونية على أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية؛
- دور بنك الجزائر في دارة السياسة النقدية بعد تبني الصيرفة الإلكترونية.

1 / الصيرفة الإلكترونية و نظم الدفع الإلكتروني:

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية مرتبط بظهور النقد الإلكتروني مع بداية الثمانينات، حيث برز مفهوم La monétique الذي يعني تزواج النقد بالإلكترونيك، غير أن استخدام البطاقات بدل النقد القانوني كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد.

ومع ذلك ظل الانتظار إلى غاية الخمسينيات أين شهد العالم تحولا وتطورا كبيرا في هذه البطاقات حيث أصدرت في عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع¹، ظهر أول بنك الكتروني خلال منتصف التسعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من البنوك، كلاهما يستخدم الصيرفة الإلكترونية²:

- البنوك الافتراضية (بنوك الانترنت)، تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف البنك العادي؛

- البنوك الأرضية وهي البنوك التي تقدم خدمات تقليدية و خدمات الصيرفة الإلكترونية.
- يرجع سبب انتشار النقود الإلكترونية إلى عاملين أساسيين هما:
- تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية و المالية إما في التجارة أو في مجال الاستثمار الناتجة عن عولمة الأسواق؛
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أو ما يعرف بالصدمة التكنولوجية.

1- تعريف الصيرفة الإلكترونية:

الصيرفة الإلكترونية هي إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي باستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالانتماء أو التحويل أو التعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال البنوك³، وفي ظل هذا النوع من الصيرفة يتم تجاوز الزمان و المكان.

2- خدمات الصيرفة الإلكترونية:

تقوم البنوك الإلكترونية بتسوية أنشطتها البنكية عن طريق شبكة المعلومات الدولية، فهي تقدم خدمات بنكية للعملاء والزبائن بالإضافة إلى الخدمات التقليدية، مع تغيير في آليتها وفقاً للتطورات والأوضاع الاقتصادية، و سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الإلكترونية في ظل الصيرفة الإلكترونية.

1-2- التحويلات المالية:

يمثل نظام التحويلات المالية الإلكترونية TFE البنية التحتية لعمل البنوك الإلكترونية التي تعتمد على الانترنت، ويسمح هذا النظام بنقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر²؛ ونقل المعلومات المتعلقة بها بطريقة آمنة، وما تجدر الإشارة إليه أن هذه التحويلات يجب أن يسبقها اتفاقات الكترونية بين أطرافها وذلك من خلال العقد الإلكتروني³، كما قد يشمل التحويل الإلكتروني بنك ثالث كوسيط لتسوية العملية.

وتتخذ التحويلات المالية شكلين هما:

- تبادل التحويلات المالية الإلكترونية المتعلقة ببطاقات الحسابات ما بين البنوك؛
- دار المقاصة الآلية⁴.

2-2- خدمة الصرافات الإلكترونية:

من وسائل الصيرفة الإلكترونية أجهزة الصرف الآلي، وتعتمد خدماتها على وجود شبكة من الاتصالات تربط أفرع البنك الواحد، أو أفرع المصارف كلها في حالة أن تقوم ماكينة الصرف الآلي بخدمة أي عميل من أي مصرف، وضرورة ذلك نبعت من الحاجة للوصول لبيانات حسابات العملاء فوراً وتتمثل فيما يلي:

- الموزع الآلي للأوراق (D.A.B) Distributeur Automatique de Billes: هو آلة أوتوماتيكية تسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية بسحب مبلغ من المال دون حاجة اللجوء إلى الفرع.

- الشباك الآلي للوراق (G.A.B) Guichet Automatique Bancaire: هو أيضا آلة أوتوماتيكية أكثر تعقيدا وتنوعا، فبالإضافة إلى خدمة السحب النقدي تقدم خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب صك، عمليات التحويل من حساب إلى آخر... إلخ وكل ذلك والشبابيك الأوتوماتيكية للوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك
- نهائي نقطة البيع الالكترونية (T.P.V) Terminal Pointe de Vente: تسمح هذه التقنية بخصم قيمة مشتريات العميل من رصيده الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الائتمانية على القارئ الالكتروني الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك بإدخال الرقم السري للعميل (code pin) أين تخصم القيمة من رصيده وتضاف إلى رصيد المتجر إلكترونيا.

2-3- الهاتف المصرفي:

تعتبر هذه الخدمة جسرا للتواصل الشخصي عالي المستوى بين البنك و المستهلك، مما يمكن البنك من الوقوف على بعض احتياجات و متطلبات المستهلكين بصورة سريعة ودقيقة، من خلال اتصال رجال البنك بالمستهلكين.

كما يمكن إجراء الاتصال عن طريق الهاتف المحمول، وهو النظام الذي يتيح استخدام الانترنت عن طريق الهاتف المحمول، حيث يمكن تقديم مختلف الخدمات البنكية من إيداع و استفسار عن الرصيد.

2-4- الصيرفة المنزلية:

وهي من احدث الطرق التي يتم تطبيقها فيما يخص توزيع الخدمات المصرفية، عن طريق الاتصال عن بعد بين الحاسوب الالكتروني الرئيسي الموجود بمبنى البنك من ناحية، وبين الحاسوب الشخصي للزبون المتصل بمودم خط اتصال هاتفي⁵، حيث يتمكن المستهلك من التحكم الأمثل في جدول توقيته، من خلال تحريره من ضغوط الوقت و المسافة.

2-5- أوامر الدفع المصرفية الالكترونية وخدمات المقاصة الالكترونية:

تأسست خدمات المقاصة الالكترونية "Banker Automated Clearing Services" عام 1960 ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع ولأي مصرف في دولة أخرى⁶.

كما يتم تسوية المدفوعات المصرفية عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي (RTGS) "Real Time Settlement System" ضمن خدمات المقاصة الالكترونية ويتيح هذا النظام بطريقة الكترونية آمنة نقل وتحويل مبالغ مالية من حساب بنكي إلى آخر بسهولة حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبنفس قيمة اليوم دون إلغاء أو تأخير⁷.

2- أنظمة الدفع الالكتروني:

قبل التطرق لأنظمة الدفع الالكترونية وأنواعها نشير إلى إن عملية الدفع هي القيام بتحويل الموجودات بين الأطراف المعنية لتسوية العلاقات المتولدة من جراء القيام بمعاملات تتعلق بالسلع و الخدمات والموجودات⁸؛ وهي تتمازج بشدة مع أنواع الأنشطة المالية مثل الودائع، القروض، الصرف الأجنبي وتبادل الأوراق المالية. أما أنظمة الدفع فيقصد بها الأدوات و الهيئات و إجراءات التشغيل ونظم المعلومات والاتصالات التي تستخدم أولاً لغرض توفير المعلومات المتصلة بالمدفوعات ونقلها من القائم بالدفع إلى المدفوع إليه، وثانياً لتسوية المدفوعات .

أما وسائل الدفع الالكترونية وعموماً تتمثل نظم الدفع في عمليات دفع صادرة ومعالجة بطريقة الكترونية من جهة، وعلى مجموعة الأدوات و التحويلات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان، وهي نتيجة التغيرات في عالم الوساطة المالية بفعل الصيرفة الالكترونية و تطور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، ولقد اتخذت أشكالاً تتلاءم وطبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، تتمثل في البطاقات البنكية ، البطاقات الذكية، الشيك الالكتروني، النقود الالكترونية.

3-1- البطاقات البنكية:

وهي بطاقات بلاستيكية تمنحها البنوك لعملائها ويتم استخدامها من قبل عملاء البنك لأغراض الشراء ثم التسديد لاحقاً، مع السماح له بتأجيل سداد الرصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة، ولقد كانت ولادة هذه البطاقات استجابة طبيعية لطلبات المستهلكين المتنامية للاستفادة من نظم المدفوعات المتقدمة التي تؤمن لهم السرعة وسهولة الاستعمال والحماية لأموالهم، بالإضافة إلى تمكينهم من الدخول إلى نظم المعلومات المالية اللازمة لهم، حيث يتم إنجاز الخدمات المذكورة عبر عدة وسائل أهمها شبكات عامة ذات أقال (public-switched network) أو شبكات هيكلية (backbone network) مثل internet والتي تستعمل أدوات إلكترونية متاحة للمستهلك

تتيح هذه البطاقة للعميل الشراء على الحساب مع التسديد لاحقاً بقيمة المشتريات ضمن الحد الأقصى المسموح به للعميل في البطاقة، حيث يتم لاحقاً التسديد عندما ترسل الفواتير المتعلقة بها، و يلاحظ هنا أن الفترة الواقعة بين تاريخ الشراء وتاريخ السداد هي فترة ائتمان يقدمها البنك لعملائه في صورة قرض دون فائدة .

على الرغم من شيوع وصف البطاقة البنكية بالنقود البلاستيكية، إلا أن هناك تحفظ على هذا الوصف باعتبار أن البطاقة البنكية لا تمثل نقوداً في حد ذاتها، و إنما هي مجرد أداة لتداولها، شأنها في ذلك شأن الشيكات التي تستخدم في السحب من حسابات العملاء لدى المصارف و التي يطلق عليها نقود الودائع⁹ .

3-2- البطاقات الذكية:

البطاقة الذكية عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة محددة من قبل منظمة ISO ، وتحتوي تلك البطاقة على رقاقة الكترونية "Chip تعمل كسبب حاسب آلي بحيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها واسترجاعها،

يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، تاريخ حياة العميل البنكية¹⁰.

وهذه البطاقة تستطيع التعامل مع بقية أجهزة الكمبيوتر ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من أجل نقل من المشتري إلى البائع.

ومن أمثلة البطاقة الذكية بطاقة الموندكس " Mondex card " وذلك أن هذه البطاقة تعد بمثابة كمبيوتر صغير لما تحتويه من معلومات، كما تتمتع بطاقة الموندكس بالعديد من المزايا من أهمها أنها تعد بديلا للنقود، كما يسهل إدارتها مصرفيا فضلا عن انه يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري وفقا لرغبة العميل.

كما تتسم هذه البطاقة بالأمان بحيث يصعب تزويرها أو التلاعب فيها، فضلا عن إمكانية إجراء التحويلات من البنك إلى رصيدها أو التحويل من هذا الرصيد إلى رصيد بطاقة أخرى عن طريق آلات الصرف الذاتي أو عن طريق استخدام أجهزة الهاتف العادي أو المحمول وذلك دون الحاجة للتعامل مع الفرع الذي به حساب حاملها الجاري.

والملاحظ أن المنظمات الدولية في الفترة الأخيرة تشجع هذا الجيل من البطاقات لما تحتويه من مميزات، إذ يمكن استخدام هذه البطاقة كبطاقة ائتمانية أو بطاقة الخصم الفوري وذلك طبقا لما يرغبه العميل.

3-3- الشيك الإلكتروني:

لمواكبة التطورات في مجال الصيرفة الالكترونية والاستفادة من امتيازات الشيك الذي يعتبر من أكثر وسائل الدفع قبولا وانتشارا بعد النقود الورقية على الإطلاق، تم تطوير ما يعرف بالشيك الإلكتروني.

والشيك الإلكتروني مثل الشكل التقليدي فهو أمر بالدفع من الساحب إلى المسحوب عليه لدفع مبلغ إلى المستفيد أو حامله، إلا انه يختلف عليه في انه يرسل الكترونيا عبر الانترنت، كما أنها تختلف من بنك لآخر، وهي عموما تحتوي على البيانات التالية¹¹:

رقم الشيك ، اسم الدافع، رقم حساب الدافع، اسم البنك، اسم المستفيد، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، التوقيع الإلكتروني للدافع، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للشيك المستفيد.

ويكون الشكل العام للشيك الإلكتروني كما يلي:

الشكل رقم (1): الشيك الالكتروني

Enter the numbers from the bottom of your check as illustrated below.

123456789 1234567890123
Bank Routing Code Bank Account Number

Your name as it appears on your check: John Doe
Your address as it appears on your check: 1234 Any Street, Any Town, WA 98000
Your phone number: (253) 555-1212
Check number: 1011
08/21/2001 11:11:14 AM
Secure. Account: Reliable.

Pay To The Order Of: Test Transactions Only \$195.99
One Hundred Ninety-Five Dollars and 99 Cents US Dollars

Memo: PayByCheck Demo Signature: John Doe
Bank Routing Code and Bank Account Number: 123456789 12345678901234

Enter your email address so that we may send you a receipt: someone@somewhere.com
Remember me the next time I use PayByCheck.com
(This information will be stored securely on your computer using a SubCryptoed cookie.)
Your computer is identified as: 10.10.2.64

المصدر: ابراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 183

حيث تتضمن دورة إجراءات استخدام الشيك الالكتروني الخطوات التالية¹²:

- اشترك المشتري لدى جهة التخليص (البنك غالبا) حيث يتم فتح حساب جاري بالرصيد ويتم تحديد توقيع الكتروني للمشتري وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛
- اشترك لبائع لدى جهة التخليص نفسها حيث يتم أيضا فتح الحساب الجاري ويتم تحديد توقيع الكتروني للبائع وتسجيله في قاعدة بيانات جهة التخليص؛
- يقوم المشتري باختيار السلعة أو الخدمة التي يرغب في شرائها من البائع المشترك لدى جهة التخليص نفسها ويتم تحديد السعر الكلي و الاتفاق على أسلوب الدفع؛
- يقوم المشتري بتحرير شيك الكتروني و يقوم بتوقيعه بالتوقيع الالكتروني المشفر، ثم يقوم بإرسال هذا الشيك من البريد الالكتروني المؤمن إلى البائع؛
- يقوم البائع باستلام الشيك الالكتروني الموقع من المشتري، ويقوم بالتوقيع عليه كمستفيد بتوقيعه الالكتروني المشفر و يقوم بإرساله إلى جهة التخليص؛
- تقوم جهة التخليص بمراجعة الشيك الالكتروني و التحقق من صحة الأرصدة و التوقعات ، وبناءا على ذلك تقوم بإخطار كل من البائع و المشتري بإتمام إجراء المعاملة المالية (خصم الرصيد من المشتري و إضافته إلى البائع) .

ائتمانية خاصة قد تخضع لرقابة الأجهزة الحكومية المعنية. من ناحية أخرى، فإن النقود الإلكترونية - على عكس النقود العادية - لا تستطيع أن تغل فائدة وذلك لعدم قابلية وضعها كوديعة مما يتعارض مع ما تذهب إليه النظرية النقدية من اعتبار النقود أصل مريح.

2/ تأثير الصيرفة الالكترونية على أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية:

إن الانتشار الكبير والاستعمال الواسع النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكترونية الأخرى يؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على أداء البنوك المركزية و على عملية إدارة السياسة النقدية، من خلال التأثير على وظائف البنك المركزي وأدواته و أهداف السياسة النقدية و هو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1- التأثير على وظائف البنوك المركزية:

تقوم البنوك المركزية بمجموعة من الوظائف وهي بنك الإصدار الذي يقوم بإصدار النقود القانونية ، بنك البنوك، بنك الحكومة ووجود النقود الالكترونية سوف يؤثر على هذه الوظائف وسنشير إليها بالدراسة فيما يلي:

1-1- الأثر على البنك المركزي كبنك الإصدار النقدي:

من أهم خصائص النقود الالكترونية حرية إصدارها من طرف البنوك التجارية أو المؤسسات المالية يؤدي إلى تقليل المصادقية في هذه النقود ، ومن ثم فإن الشروط التي تؤدي إلى الثقة في النقود المصدرة بواسطة الحكومة (البنك المركزي) لا تنطبق على النقود المصدرة بواسطة القطاع الخاص.

ويمكن القول بصفة عامة أن وظيفة الإصدار النقدي عند البنك المركزي تتأثر إلى حد كبير بدخول أطراف أخرى في عملية إصدار النقود الالكترونية، ولكن درجة التأثير تتوقف على مايلي¹⁴:

- في حالة احتكار البنك المركزي لإصدار النقود الالكترونية، فسوف يحتفظ بوظيفته الخاصة بإصدار النقود ولكن في شكل آخر؛
- في حالة استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية، و وجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود التقليدية والنقود الالكترونية، فإن وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف تتأثر؛
- في حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود التقليدية والنقود الالكترونية، فإن وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف تتأثر بدرجة كبيرة؛
- في حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل أو جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام جديد للمدفوعات تسيطر عليه النقود الالكترونية، فإن وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف يتم إلغاؤها.

فإذا حلت النقود الالكترونية محل النقود التقليدية الحاضرة فإن ذلك سوف يؤدي إلى انكماش ميزانية البنك المركزي، وبالتالي فإن أرباح البنك المركزي سوف تنخفض، وعادة ما تكون هذه الأرباح أكبر من مصاريف التشغيل و بالتالي فإن انخفاضها سوف يضع البنك في وضع لاستطيع معه تغطية تكاليف التشغيل.

1-2- أثر النقود الالكترونية على البنك المركزي كبنك البنوك:

كما يؤثر انتشار وسائل الدفع الالكترونية والنقود الالكترونية على قدرة البنك في القيام بدور الملجأ الأخير للإقراض، وذلك حسب نسبة الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي، ففي حالة عدم الاحتفاظ بأي احتياطات نقدية لديه فلن يستطيع القيام بهذه الوظيفة، وخاصة في ظل دخول مؤسسات أخرى غير البنك، كما تتوقف قدرة البنك المركزي للقيام بعملية التسويات بين البنوك الاحتياطي النقدي، وخاصة وأن هناك العديد من الحالات يمكن فيها إجراء المقاصة بين البنوك مثل¹⁵ :

- التسويات الالكترونية الثنائية بين البنوك دون الحاجة للرجوع إلى البنك المركزي حيث انه من الممكن أن يتم إجراء جميع الصفقات الكترونيا، مع عدم قدرة السلطة المركزية على مراقبة هذه التحركات؛
- وجود بعض الهيئات الخاصة للقيام بعملية المقاصة بين البنوك.

2- التأثير على أدوات السياسة النقدية:

لتوضيح تأثير النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية سنتناول تأثيرها على الأدوات الكمية الثلاث كما يلي:

2-1- تأثير على سياسة السوق المفتوحة:

تقوم سياسة السوق المفتوحة على اساس تدخل البنك المركزي بعمليات شراء وبيع الأوراق المالية الخاصة والحكومية في السوق النقدية بغية الحد او التوسع من حجم المبالغ السائلة او الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية¹⁶.

وتجدر الاشارة الى ان تدخل البنك المركزي في السوق المالي عن طريق سياسة السوق المفتوحة لا يؤدي بالضرورة الى التأثير في حجم الائتمان، لان سياسة السوق المفتوحة هي سياسة غير مباشرة، وبالتالي فان فعاليتها تتوقف على توفر مجموعة من الشروط، أهمها مقدار ما يحتفظ به البنك المركزي من الاوراق المالية الحكومية للقيام بعملية البيع، او ما في حوزته من الاوراق المالية للقيام بعمليات الشراء.

ومن حيث تأثير وسائل الدفع الالكترونية و النقود الالكترونية على سياسة السوق المفتوحة، فان هذا التأثير يتوقف بدرجة رئيسية على مدى انتشار هذه الوسائل ، فكلما كان التعامل ضئيلا كلما كان تأثيرها ضعيفا على فعالية السوق المفتوحة التي يقوم بها البنك المركزي، وعلى العكس من ذلك فان استخدام هذه الوسائل على نطاق واسع كبديل للنقود التقليدية قد يحدث تأثيرا على قدرة البنك المركزي على القيام بعمليات السوق المفتوحة¹⁷.

2-2- الأثر على سعر إعادة الخصم:

تتوقف قدرة البنك المركزي على السيطرة في سعر الفائدة على الطريقة التي يتم بها خلق النقود الالكترونية، ففي حالة قيام الأفراد بشراء النقود الالكترونية في مقابل النقود التقليدية، أو نظير ودائعهم فسوف تدخل هذه النقود في خزانة البنوك وذلك لان مصدري النقود الالكترونية سوف يقومون بإيداع النقود القانونية التي حصلوا عليها مقابل النقود الالكترونية في حساباتهم البنكية لدى البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى.

أي ستقوم البنوك باستخدام النقود في إنشاء ودائع لدى البنك المركزي ولذلك فإن احتياطات البنوك التجارية سوف تختار بين أمرين: إما أن تقوم بشراء الكثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية ومنح مزيد من القروض، وإما أن تقوم بشراء الكثير من الأصول من البنك المركزي، وسوف تؤدي الزيادة على الطلب في أسواق المال، وكذلك منح المزيد من القروض إلى انخفاض أسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض السيولة عن الطلب عليها، لذلك فإن البنوك تفضل البديل الثاني¹⁸.

وطالما أن البنك المركزي يقوم بتثبيت فائدة بعض الأصول قصيرة الأجل، فإن البنوك سوف تعيد شراء الأصول من البنك المركزي، وهكذا تقوم البنوك باستخدام النقود المحصلة من وسائل الدفع الالكترونية في تخفيض خصومها في مواجهة البنك المركزي¹⁹.

2-3- الأثر على الاحتياطي الإجباري:

تتوقف تأثير وسائل الدفع الالكترونية على سياسة الاحتياطي الإجباري على درجة انتشار التعامل بالنقود الالكترونية ومدى حلولها محل النقود القانونية، ففي حالة الاستخدام المكثف للنقود الالكترونية فمن المتوقع في هذه الحالة أن يقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، لأن استخدام الأفراد للنقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية يؤثر مباشرة على وسائل الدفع الجارية بتخفيض الطلب عليها، مما يشكل ضغطا على البنوك المركزية لتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لديها.

إن عملية إدخال حساب ودائع النقود الالكترونية سيغير من الاحتياطي القانوني الكلي للبنك التجاري بعد أن قام بطرح النقود الالكترونية، ويجب أن يساوي معدل الاحتياطي القانوني فيما يخص النقود الالكترونية المعدل الخاص للودائع الجارية .

لذلك، فإن البنوك التجارية تستفيد من النقود الالكترونية ومشتقاتها لتتجنب قيد الاحتياطي القانوني وتخفض مقدار احتياطي الودائع وبتلك الوسيلة يتم تخفيض تكلفة الفرصة البديلة وتكلفه التحويل، وكذلك قد يظهر أثران الأثر الأول أن رصيد الأحتياطي للودائع الكلية للبنك المركزي سوف يقل ومن جهة أخرى فإن الآلية التشغيلية لاحتياطي الودائع ستتضرر وان القدرة على تقليص أو توسيع خلق العملة والذي يمكن تحقيقه من خلال جهود تعديل احتياطي الودائع القانونية من قبل البنك المركزي سوف تضعف على نحو كبير²⁰.

ويتبين من أعلاه أن احتياطي الودائع سوف ينخفض نتيجة بروز النقود الالكترونية في حالة عدم وجود متطلبات الاحتياطي للنقود الالكترونية لدى البنوك المركزية ويؤدي هذا إلى تخفيض مدى الموجودات (الخصوم) ويزيد من صعوبة تعديل معدل الفائدة والسيطرة أو التحكم به من خلال عمليات السوق المفتوحة المنفذة من قبل البنك المركزي ؛ لكن على الرغم من ذلك فإن البنك المركزي يمكن أن يسيطر أو يؤثر في السياسة المتبعة من خلال استخدام البنوك تحويلات أرصدة التسوية التي تمتلكها بشأن الودائع لدى البنك المركزي للقيام بعملية تسوية الاختلالات في تدفقات المدفوعات الصافية والبنك المركزي يمكن أن يضع الحوافز للبنوك كي تبدي رد فعل معين إزاء زيادة أو نقص أرصدة التسوية، فمن المعروف إن البنك المركزي هو المصدر الوحيد لأرصدة التسوية وأن هذا النقص أو العجز يرغب البنوك على الاقتراض من البنك المركزي عند صيغ وشروط معينة تخلق الحوافز للبنوك

لتبدي رد فعل معين أو تتفاعل مع إجراءات البنك المركزي، وهكذا يمكن أن يؤثر البنك المركزي في معدل الفائدة القصيرة الأجل²¹.

3- التأثير على أهداف السياسة النقدية:

إن وسائل الدفع الالكترونية تم تصميمها للاستعمال وتسوية المعاملات التجارية عبر شبكة الانترنت، واتساع التعامل بالنقود الالكترونية من شأنه أن يؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية وهو ما يؤثر بدوره على السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي، حيث أثبتت النقود الالكترونية فاعليتها وكفاءتها في توسيع نطاق التعاملات النقدية كل يوم، وهو ما يؤثر على العرض النقدي، بناء على ذلك سوف نقوم بدراسة تأثير النقود الالكترونية على أهداف السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود .

تأثير النقود الالكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M_1 يتوقف على عدة عوامل أهمها قدرة الجهاز البنكي على التوسع في الائتمان، و الاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الالكترونية، و الطلب على الودائع؛ كما يلعب البنك المركزي دورا كبيرا في تأثير النقود الالكترونية على عرض النقود لأنه يملك كافة الإجراءات لذلك.

يمكن للبنك المركزي اتخاذ إجراءات لمنع أي توسع غير مرغوب فيه لكمية وسائل الدفع M_1 ، وعندئذ توجد أربعة خيارات متاحة أمام البنك المركزي وهي:

- يستطيع البنك المركزي أن يقوم بإصدار النقود الالكترونية ومعالجة أرصدها بنفس الطريقة المتبعة في الرقابة على حجم الائتمان؛
- يستطيع البنك المركزي الحد من تكاثر نمو النقود الالكترونية لكي يمنع عملية إحلالها محل النقود الورقية؛
- كما يستطيع البنك المركزي زيادة الاحتياطي القانوني لأرصدة النقود الالكترونية؛
- يمكن للبنك المركزي تجنب السبيلة الناشئة عن العمليات النقدية.

إن تأثير النقود الالكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M_1 يعتمد بدرجة كبيرة على الالتزام بنسبة الاحتياطي القانوني، لأنه ومع ضرورة الالتزام بإيداع احتياطي قانوني لدى البنك المركزي فإن الارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني سوف تحد من على خلق ودائع جديدة ، والعكس صحيح؛ و يظهر لنا هنا التساؤل حول مدى الالتزام بتكوين احتياطي قانوني.

3/ دور بنك الجزائر في دارة السياسة النقدية بعد تبني الصيرفة الالكترونية:

مع الانتشار الواسع للصيرفة الالكترونية على المستوى العالمي، بذلت و الجزائر مجهودات كبيرة من اجل مواكبة التطورات في هذا المجال، لذلك شهد الجهاز المصرفي وعلى رأسها بنك الجزائر إصلاحات متواصلة في سبيل ذلك، وهو ما قد يؤثر على دور بنك الجزائر خاصة مع الانتشار الكبير لاستخدام النقود الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني الأخرى المشار إليها سابقا. لهذا سنحاول في هذا المحور دراسة السياسات النقدية قبل وبعد اعتماد أساليب الصيرفة الالكترونية لمعرفة مدى تأثير بنك الجزائر بوجودها:

1- السياسة النقدية من سنة 1990-2000:

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات و التي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموما و بالسياسة النقدية بصفة خاصة، و من أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة و تحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات.

عرفت خلالها تغيرات مؤسساتية و هيكلية على مستويات عدة وصولا إلى إصلاح 1990 المتمثل في قانون النقد و القرض 90-10 ، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، فالبنك المركزي الجزائري لم يكسب دوره كسلطة نقدية و من ثم كمشرف على السياسة النقدية في البلاد إلا في ظل هذا القانون الذي منحه أدوات نقدية جديدة و إمكانية التدخل في السوق النقدي، ليس كوسيط ولكن كسلطة نقدية مسؤولة عن تنظيم السيولة النقدية، لهذا سنحاول دراسة السياسة النقدية بداية من سنة 1990:

إذا ما لاحظنا تطور الكتلة النقدية و من خلال معطيات الجدول رقم (1) نلاحظ أن الموجودات النقدية M_2 شهدت ارتفاعا منذ سنة 1990 نتيجة ارتفاع الاحتفاظ بالنقود المتداولة (الأوراق النقدية) و الودائع الجارية لدى المؤسسات المصرفية و غير المصرفية، ففي كل سنة نسجل ارتفاعا في الموجودات النقدية M_1 في الاقتصاد، و أما تفسير النقود المتداولة التي كانت تأخذ حصة كبيرة، و يتم تداولها خارج الدائرة المصرفية في الفترة ما قبل الإصلاحات يعود إلى برنامج التعديل الهيكلي (1993-1994) وبرنامج (1995-1998) بحيث انخفضت نسبة النقود الائتمانية إلى 29,3 % في سنة 2000.

الجدول رقم (1): تطور الكتلة النقدية و الناتج الداخلي الخام (PIB) للفترة (1990-2000)

الوحدة: مليار دج

2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	
1034,9	885,5	813,7	675,6	591,7	521,6	477,14	448,58	370,37	325,93	,04127	M1: النقود
485,4	439,5	390,8	341,7	293,5	252,3	224,3	212,0	185,4	157,2	134,9	التداول الائتماني (الأوراق + القطع)
549,5	446,0	422,9	333,9	298,2	269,3	252,84	236,58	184,97	168,73	136,14	الودائع تحت الطلب (ودائع جارية + ح ب ج)
621,4	577,9	474,2	409,9	326,0	280,5	247,68	180,52	146,18	90,27	72,923	الودائع لأجل (شبه النقود)
1656,4	1463,4	1287,9	1085,5	915,1	799,6	723,51	627,42	519,90	416,20	343,00	الكتلة النقدية M2
4023,00	3187,00	2781,60	2716,4	2494,6	1966,00	1473,4	1161,7	1045,0	884,0	556,0	الناتج الداخلي PIB العام
41,2	46,0	46,3	39,9	36,6	40,7	49,1	54,0	49,4	47,0	61,6	نسبة السيولة PIB/M2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء و تقارير بنك الجزائر للسنوات 1991 و 1994 و 1997 و 2000

كما أن كتلة شبه النقود فقد عرفت ارتفاعا محسوسا منذ 1990 إذ وصلت نسبتها في الكتلة النقدية M_2 في سنة 2000 إلى 37,51 % وهي أكبر من نسبة النقود الائتمانية 29,3 % ونسبة النقود الكتابية 33,17 % وهذا يعود إلى تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين، بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي، ونلاحظ هذا من الزيادة منذ سنة 1996، حيث أصبحت شبه النقود تمثل أكبر حصة من الكتلة النقدية M_2 ، ويفسر هذا بأن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق الجهاز المصرفي، وسبب ذلك يعود إلى عمليات التطهير المالي والنقدي التي قامت به السلطات عند امتصاص السيولة الفائضة من التداول، وخلال سنة 1997 وصلت الكتلة النقدية إلى 1085.8 مليار دج بزيادة 18,66 % بالمقارنة مع 1996 وطوال الفترة 1993-1997 كان النمو السنوي المتوسط بالنسبة لـ M_2 في مستوى 11,6 % الذي يسمح بتحسين صافي في سيولة الاقتصاد التي انتقلت إلى 0,40 في 1997، ونسبة النقود الائتمانية بالنسبة إلى الكتلة النقدية M_2 في مستوى 0,31 وبالمقابل فإن ودائع تحت الطلب تراجعت إلى 0,37 في 1993، 0,33 في 1995 ثم 0,31 في 1997، وبالموازاة مع ذلك فإن الودائع لأجل سجلت زيادة وانتقلت نسبة شبه النقود بالنسبة لـ M_2 من 0,29 % في 1993 إلى 0,35 % في 1995 و 0,38 % في 1997.

وفي سنة 1998 عرف هيكل الكتلة النقدية استقرارا نسبيا بالمقارنة مع السنوات السابقة. فالتداول الائتماني يمثل 30,34 % من الكتلة النقدية في 1998 مقابل 31,22 في سنة 1997 رغم الانخفاض الضعيف فإن تفضيل الاحتفاظ بالأوراق النقدية يبقى مسيطرا في المبادلات بأداة المتاحات النقدية، بينما حصة الودائع تحت الطلب للأعوان لدى البنوك، الخزينة العامة ومركز الصكوك البريد انتقلت من 30,78 % سنة 1997 إلى 32,84 % في 1998 لتعود في سنة 1999 إلى الانخفاض قليلا ثم ترتفع إلى نسبة 33,17 % في سنة 2000

هذه الزيادة في عرض السيولة ناشئة من التوسع في الكتلة النقدية M_2 وتشكلت في النقود الأكثر استقرارا (أقل سيولة) وهي ودائع لأجل التي ارتفعت بمعدل 21,9 % في 1999 مقابل 9,51 % في 1998، أما نسبة شبه النقود على الكتلة النقدية M_2 فتميزت بنمو ثابت .

تحليل هيكل سيولة الكتلة النقدية يظهر السيطرة الواسعة للودائع تحت الطلب التي تشهد استقرارا نسبيا في الفترة 1994-1995 هذه الودائع كانت أكبر من كتلة الأوراق المتداولة ولكن انطلاقا من 1996، فإن القيمتين تقتربان وتعملان على اتجاه النسبة بين الأوراق المتداولة والودائع تحت الطلب نحو الواحد.

كما يجب أن نسجل أن نسبة السيولة قد شهدت انخفاضا ابتداء من سنة 1999 بعدما كانت مرتفعة في سنة 1993 وبفضل برامج التعديل الهيكلي المتوالية تمكنت الجزائر من تخفيض السيولة بالمقارنة مع الناتج الداخلي الخام أما سيولات الاقتصاد M_3 التي تضم الكتلة النقدية M_2 وكذلك ودائع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) يمكن معرفة تطورها بفضل الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : سيولة الاقتصاد M3 خلال الفترة (1997-1990)

الوحدة: مليار دج

97	96	95	94	93	92	91	90	البيان
1085,5	915,1	799,6	723,19	627,42	519,90	416 ,20	343,00	M2 الكتلة النقدية
177,9	165,4	148,9	141,9	132,0	118,2	98,2	85,5	(CNEP) ودائع
1263,4	1080,5	948,5	865,4	759,42	638,1	514,4	428,5	M3 سيولات الاقتصاد
182,9	132	83,1	106,1	121,32	123,7	85,9	-	معدل التغيير في السيولة

المصدر: بنك الجزائر

يلاحظ من خلال الجدول أن سيولة الاقتصاد تتزايد من سنة لأخرى وأكبر زيادة لسيولة الاقتصاد كانت من سنة 1996 إلى 1997، والسبب هو زيادة شبه النقود وكذلك زيادة الودائع لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بكمية أكبر، وأقل زيادة كانت بين 1994 و 1995 وهي 83,1 مليار دج والسبب هو الزيادة القليلة في قيمة الودائع في الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

2- السياسة النقدية من سنة 2000-2014:

إن تبني الجزائر لسياسة استثمارية توسعية هامة وبناءات اقتصادية (مشاريع و بني تحتية) تطلب منها ذلك مزيداً من عرض النقود من أجل انجاز هذه الاستثمارات، حيث عرف العرض النقدي في الجزائر نمواً مستمراً، وربما نمواً متسارعاً في بعض المراحل، وهو ما جعل السلطات النقدية الجزائرية تتبنى إصلاحات نقدية تهدف أساساً إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وعليه فإن تحليل تطور عرض النقود يعتمد على دراسة فترة زمنية معينة و المحددة هنا من سنة 2000 إلى سنة 2014 من أجل معرفة و استنتاج مصدر التوسع و الانكماش النقدي وأهم مسبباته وعلاقته بالصيرفة الالكترونية

كرد فعل لتكوين سيولة نقدية مفرطة ابتداء من سنة 2001، و تراكم الموجودات الأجنبية وضع البنك أمام وضعية صعبة نظراً لغياب إستراتيجية وطنية شاملة، فمن جهة ألزم القانون 90-10 بنك الجزائر بتحديد وتنفيذ السياسة النقدية وضمان الاستخدام التام للموارد والنمو السريع للاقتصاد، ومن جهة أخرى تحديد هدف وحيد للسياسة النقدية في ظرف يتطلب مشاركة جميع الأطراف لاستغلال فائض السيولة وتحويله لتمويل القطاع الحقيقي والتخفيف من مشكلة البطالة.

يلاحظ من الجدول (3) أيضاً أن هناك فوائض في الودائع على مدى الفترة 2000-2009 وهو ما يفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى بنك الجزائر .

الجدول رقم (3): تطور عرض النقود ومكوناته في الجزائر في الفترة(2000-2013)

الوحدة: مليار دج

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
4103,45	2999,2	2571,5	2098,6	1829,4	1540	1284,5	1081,4	921,0	874,4	781,4	664,68	577,15	484,52
4687,25	4776,34	4570,2	3657,8	3114,8	3424,9	2949,1	2096,4	1291,3	1291,3	849,0	751,6	661,3	563,7
7674,56	7681,86	7141,7	5756,4	4944,2	4964,9	4233,6	3167,6	2421,4	2160,6	1630,38	1416,34	1238,5	1048,18
3584,41	3329,8	2787,5	2524,3	2228,9	1991	1761	1766,1	1636,2	1577,5	1724,04	1485,2	1235,0	974,35
11258,97	11067,6	9929,2	8280,7	7173,1	6955,9	5994,6	4933,7	4157,6	3644,3	3354,42	2901,53	2473,5	2022,5
19089,4	16160,0	14384,8	12049,5	10034,3	11042,8	9408,3	8512,2	7564,6	6127,5	5266,82	4541,9	4257,0	4123,5
62,57	68,48	69,0	68,7	71,5	63,0	63,7	58,0	55,0	61,00	63,68	63,88	58,1	49,04
1,6	14,6	1,45	1,46	1,4	1,59	1,37	1,7	1,56	1,64	1,57	1,56	1,72	2,48

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Bank of Alegria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, statistiques monétaires 1964-2000 et statistiques de la balance des paiements 1992-2005.

- بنك الجزائر، التقارير السنوية من 2003 الى 2014 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

وحسب محافظ بنك الجزائر فإن السوق النقدية أصبحت خارج السيطرة. و باعتبار 2003 سنة أساس يكون الرقم القياسي للسيولة لسنة 2008 نسبة 465,63% و يرجع كل ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على استغلال هذه الموارد بالإضافة إلى غياب سوق مالية تساعد على ذلك.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتباراً من بداية سنة 2002 قد أدى ببنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية على وجه الخصوص، وهي تشمل دائماً أدوات إعادة التمويل والتي هي بالتالي أدوات تسمح بضخ السيولة. ولكن هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001، اضطر بنك الجزائر، ابتداءً من شهر أبريل 2002، إلى اللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناع فائض السيولة الذي أصبح هيكلياً، وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في أداة استرجاع السيولة لمدة سبعة (7) أيام، وهي أداة مستعملة منذ أبريل 2002 (التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2002) وأداة الاسترجاعات لمدة ثلاثة (3) أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيله الودائع المغلة للفائدة ابتداءً من شهر جوان 2005 (التعليم رقم 04-2005 المؤرخة في 14 جوان 2005، وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاع لمدة ستة 06 أشهر وذلك ابتداءً من جانفي .

عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (استرجاعات السيولة لسبعة أيام، لثلاثة أشهر ولسته أشهر) تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم حسب نوع الوسيلة وكذلك من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال، على وجه الخصوص، تسمح الاسترجاعات لثلاثة أشهر ولسته أشهر بامتصاص الأموال القابلة للإقراض في السوق النقدية بين المصارف والتي تعتبر مستقرة نسبياً، فيما يتعلق بالتسهيل الدائمة (الودائع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة)، وهي على بياض وبمبادرة من المصارف، فيتم مكافأتها بمعدل ثابت يعلن عنه بنك الجزائر، يتغير هذا المعدل حسب تقلبات السوق وتطور هيكل معدلات عمليات وتدخلات بنك الجزائر.

فضلاً عن هذه الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والتي تساهم معاً في امتصاص معظم فائض السيولة، تتمثل الأداة الثالثة النشطة للسياسة النقدية في الاحتياطات الإلزامية والتي أعيد تحديد إطارها العملي في سنة 2004 تعتبر الاحتياطات الدنيا الإلزامية أداة مؤسساتية خاصة للسياسة النقدية، لا تترجم بتدخلات بنك الجزائر ولكن بإلزام المصارف بتشكيل ودائع لدى بنك الجزائر لتغطية، على أساس معدل شهري (الفترة الممتدة من 15 من الشهر الجاري إلى 14 من الشهر الموالي) مستوى الاحتياطات الإلزامية التنظيمية²².

للإشارة فإن العوامل الأساسية المسببة للسيولة هي : الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر ودائع الخزينة لديه بنك الجزائر بالإضافة إلى التداول النقدي خارج البنوك . لقد أدار بنك الجزائر السياسة النقدية بمرونة، مستعملاً الأدوات الملائمة، أي الأدوات الجديدة المخصصة لامتناع فائض السيولة، للتحكم في التضخم في الوقت الذي تزايدت فيه الموارد في الاقتصاد كلي، باستثناء سنتي 2009 و 2013 رغم تزايد ما بين 2004 و 2008، الذي أصبح هيكلياً، سمحت إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر بالامتصاص الفعلي لهذا الفائض في السيولة في السوق النقدية ومن تمّ، باحتواء التضخم بقرب الهدف الضمني، وذلك رغم المستوى المرتفع للتوسع النقدي، باستثناء الوتيرة المنخفضة لسنة 2009، والذي سجّل ذروة قدرها 21,50٪ في سنة 2007 .

وباختصار يثبت التغيير في حجم السيولة وكذا طريقة تعامل بنك الجزائر مع هذا الوضع عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الأهداف المسطرة

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة النقدية في الجزائر شهدت قبل وبعد تبني الصيرفة الإلكترونية عدة تغييرات على مستوى أدواتها وآلياتها و التي مثل لها البنك المركزي الجزائري المسير الوحيد، و هذا راجع لعدة ظروف اقتصادية و سياسة و حتى اجتماعية مرت بها الدولة. وكما ذكرنا فإن السياسة النقدية في الجزائر تتغير وفق الحالة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي هي فيها، لكن الشيء الذي نلاحظ أن فعالية السياسة النقدية في الجزائر لم تتأثر بالصيرفة الرقمية أو ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية، فبعد الدراسة و البحث لم نجد أي نتيجة واضحة لهذا الإشكال داخل الجزائر، فلم يبرز لنا أن أدوات السياسة النقدية في الجزائر تتغير بتغير حجم الإصدار لوسائل الصيرفة الإلكترونية، مع العلم أنه من المفروض و حسب ما تطرقنا إليه سابقا يرتبط مفهوم النقود الإلكترونية بحجم الإصدار النقدي للبنك المركزي و بالكتلة النقدية، فالصيرفة الإلكترونية تؤثر على كل من وظائف البنك المركزي و كمية تداول النقود لدى الجمهور.

قد يعود سبب هذا الغموض أو الاختفاء لأثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية في وسط المنظومة المصرفية الجزائرية ككل، إلى النقص الذي تشهده هذه الوسائل و قنواتها داخل الوطن، فرغم الانتشار الواسع لوسائل الدفع الإلكترونية و النقود الإلكترونية إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب، و أبرز مثال على ذلك أن معظم الجمهور الجزائري لا يزال يؤمن و يعمل بالنقد الحقيقي، خوفا من وجود سلبيات لهذه الخدمات الحديثة.

خاتمة:

من خلال دراستنا لمختلف تطورات السياسة النقدية التي ينتهجها بنك الجزائر بعد قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعتبر نقطة تحول جوهرية في النظام المصرفي الجزائري، أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تلعب دورها تدريجيا في التحكم في الضغوطات التضخمية و تحقيق الاستقرار النقدي خصوصا بعد ضبط إصدار النقود بمقابل، أصبحت السياسة النقدية بعد قانون النقد و القرض تحضي بالتحريز التدريجي نحو ميكانيزمات السوق وأساليب التدخل غير المباشر وفقا لقوى العرض و الطلب.

أما فيما يخص الآثار المحتملة للصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية فنجد من الناحية النظرية عدة آثار تصب معظمها في التأثير على وظيفة الإصدار للبنك المركزي و تقاوم حجم الكتلة النقدية داخل الدولة، وبالإسقاط على الواقع المصرفي الجزائري وبالاعتماد على المعطيات و البيانات النقدية فلا نجد أن أي تأثير لإصدار خدمات مصرفية إلكترونية على سياسته النقدية، و هذا راجع لضعف هذه الخدمات فيها وانتشارها بدرجة لا ترقى إلى المستوى العالمي في هذا المجال.

الهوامش و المراجع:

- ¹ ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة "Bank Americard" عام 1968، التي دولت بعدها لتتحول إلى شبكة Visa العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء "Carte Bleue" من طرف ستة بنوك فرنسية. وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا "France Telecom" بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة (Cartes à mémoire) لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوئية (Cartes à puce) تحمل بيانات شخصية لحاملها.
- ² الجنيبيهي وممدوح الجنيبيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص36.

- ³ لمزيد من التفصيل انظر: - بلال عبد المطلب بدوي، البنوك الالكترونية (ماهيتها، معاملاتها، المشاكل التي تثيرها)، مؤتمر الاعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة و القانون، كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات العربية المتحدة، 10-12 ماي 2003 ، ص: 1964
- ⁴ هي شبكة تعود ملكيتها وحقية تشغيلها الى البنوك المشتركة بنظام التحويلات المالية الالكترونية EFT ، تتيح للشركات و المؤسسات ان تحصل على تحويلات مالية الكترونية من خلالها، وتتميز هذه الخدمة عن نظام التحويلات القديم (الورقي) بانها اسرع واقدر على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية؛ سنتطرق اليها في خدمات الصيرفة الالكترونية ، انظر:- منير الجنيهي ، البنوك الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص: 37-38
- ⁵ نعمون وهاب ، النظم المعاصرة لتوزيع الخدمات كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية مع الاشارة الى حالة الجزائر، ابحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، العدد الرابع، ديسمبر 2008 ، ص: 119
- ⁶ عبد المنعم راضي وفرج عزت، اقتصاديات النقود والبنوك، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص: 32
- ⁷ مفتاح صالح ومعارفي فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 14
- ⁸ صبحي حسون، تطور تكنولوجيات المدفوعات الالكترونية واثارها على السياسة النقدية مجلة كلية الادارة و الاقتصاد، العدد الثامنون، 2002، ص 138
- ⁹ سميحة القليوبي، وسائل الدفع الحديثة-البطاقة البلاستيكية-، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لكلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية ، جامعة بيروت العربية، الجزء الثاني ، 2002، ص: 59-58
- ¹⁰ ممدوح الجنيهي، منير الجنيهي، مرجع سابق، ص 52
- ¹¹ فاروق سيد حسين، التجارة الالكترونية وتأمينها، القاهرة، هلا للنشر و التوزيع، 2001، ص 27- 28
- ¹² رافت رضوان ، المرجع السابق، ص: 70-71
- ¹³ European Comission ,Proposal for European parliament and consil directives, the pursuit and the prudential supervision of the business of électronic money institutions, Brussels, com(1998) 727, p2
- ¹⁴ حسام الدين علي صادق، وسائل الدفع الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، ص 311
- ¹⁵ حسام الدين علي صادق مرجع سبق ذكره ص 216
- ¹⁶ يرهان عثمان حسين البرزنجي، الابتكارات الحديثة في أنظمة المدفوعات وتأثيرها في استقرار السياسة النقدية مع إشارة إلى تجربة الاتحاد الأوروبي، رسالة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007، ص 94
- ¹⁷ صفوت عبد السلام، اثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية على ادارة السياسة النقدية دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 79
- ¹⁸ صفوت عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 75
- انظر محمد ابراهيم محمود الشافعي، الاثار النقدية و الاقتصادية و المالية للنقود الالكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 157-158
- ¹⁹ صفوت عبد السلام، المرجع السابق، ص 75
- ²⁰ . Lipan (the Impact of E-Money on the Monetary policy) p857 .
- ²¹ يرهان عثمان حسين البرزنجي، مرجع سبق ذكره ، ص 97

²² Rapport annuel de la banque d algerie 2014 surle sit

<http://www.bank-ofalgeria.dz/pdf/rapport2013arabe.pdf>